من الواقع الاقتصادي

منع المنتج المستورد

عباس الغالبي

أثار قرار منع استيراد الخضروات ردود افعال متباينة خلصت في معظمها الى ان هذا الاجراء وان كان وقتيا كما افصحت وزارة الزراعة وعلى لسان وكيلها الاقدم سيولد تداعيات تجمع بين ارتفاع اسعار المنتجات المحلية لشحتها وعدم كفايتها وان وصلت الى مرحلة الذروة كما تقول الوزارة وان هذا

يمكن للوزارة وهي الجهة القطاعية المسؤولة عن الانتاج الزراعي ان تعمل على تنشيط وتفعيل الخطط والرؤى الستراتيجية للقطاع الزراعي فضلا عن دعم القروض الزراعية وتنشيط المبادرة الزراعية كأجراء آني بعد ان ارتفعت مناسيب المياه في نهري دجلة والفرات تدريجيا ومن ثم الانصراف الى فتح الاستثمارات الزراعية وتنفيذ الخطط الموضوعة

الاجراء الطوباوي الذي لايستند الى واقع ملموس في امكانية المنتج المحلي بسد الاستهلاك المحلي اليومي سيدخلنا الى ازمة تضاف الى الازمة الحقيقية المتمثلة بتردي الواقع الزراعي برمته وانخفاض الانتاجية عموما وفي الفواكه والخضروات خصوصا بحيث اصبح القطاع الزراعي لايشكل سوى ٢٪ من الناتج المحلي الاجمالي ولذا فان التحسب المطلوب من قبل وزارة الزراعة يجب ان يتجه الى قياس مؤشرات الانتاج الزراعي من الفواكه والخضر والتأكد مسبقا بان معدل الانتاج يكفي لحجم الاستهلاك قبل اطلاق العنان لهكذا اجراءات وان وصفها وكيل الوزارة انها تقنينية اي ان تدخل المواد الغذائية ومنها الفواكه والخضر على وفق أجازات استيراد وان تخضع للفحص النوعي في المنافذ الحدودية الذي يؤكد صلاحيتها للاستهلاك البشري لكن لابد من ان تتأكد الوزارة من مستويات الانتاج حتى يتجسد الهدف الستراتيجي من هذا الاجراء والذي يتجه الى دعم المنتج المحلي وجعله منافسا للمنتجات المستوردة ولاسيما في المنتجات ذات المساس المباشر بحياة المواطن حيث يمكن للوزارة وهي الجهة القطاعية المسؤولة عن الانتاج الزراعي ان تعمل على تنشيط وتفعيل الخطط والرؤى الستراتيجية للقطاع الزراعي فضلاعن دعم القروض الزراعية وتنشيط المبادرة الزراعية كأجراء آني بعد ان ارتفعت مناسيب المياه في نهري دجلة والفرات تدريجيا ومن ثم الانصراف الى فتح الاستثمارات الزراعية وتنفيذ الخطط الموضوعة من قبل الوزارة والتي تحظى بدعم الحكومة فيما تتجه الانظار الى عودة المنتجات المحلية من الفواكه والخضر الى سابق عهدها حيث كانت تصدر الى دول الجوار لجودتها وزيادتها عن مستوى الاستهلاك المحلي ولنبقى في دائرة المنافسة الحقيقية مع المنتجات المستوردة ولذا تبقى الاجراءات التي لاتستند الى ارض الواقع لم تؤد مؤداها في ظل غياب الكثير من التشريعات والقوانين التي تنظم عملية الاستيراد والتصدير .

الجميلي يعدّه إجراءً تقنينياً

مستوردون يتوقعون إرتفاع الأسعار بعد قرار وزارة الزراعة

بغداد/ كريم السوداني – قيس عيدان

أثار قرار وزارة الزراعة الأخير القاضي بمنع استيراد الفواكه والخضروات من دول الجوار ردود أفعال متباينة من قبل أوساط شعبية وأخرى مهنية متوقعة ارتفاع اسعار الفواكه والخضروات في الأسواق المحلية في وقت اكد الوكيل الأقدم لوزارة الزراعة صبحي الجميلي في اتصال هاتفي مع (المدى): ان هذا القرار لم يكن منعا بمعنى المنع الكامل بقدر ما هو أجراء تقنيني مؤقت لاستيراد الفواكه والخضر لدعم المنتج المحلي.

وقال الجميلي في حديث خص به (المدى): ان وزارة الزراعة ترى ان المنتج المحلي يسد الاستهلاك المحلي في الموسم الحالي لافتا الى ان هذه الإجراءات التقنينية للاستيراد تهدف الى دعم المنتج المحلي لاسيما في فترة الذروة من حيث الإنتاج مؤكدا ان هذا الإجراء لن يستمر لفترة طويلة.

وأضاف الجميلي: ان وزارته ستدرس إمكانية إعادة النظر بالقرار ريثما تكون الظروف مناسبة منوها الى فترة الانتاج العالية من الخضروات المحلية خلال الموسم الحالي مؤكدا ان هذا الإجراء لم يكن موجها الى دولة بعينها بقدر ما هو شامل لجميع الدول.

أبدى العديد من المواطنين استغرابهم من قرار وزارة الزراعة القاضي بمنع أستيراد الفواكه والخضر من دول الجوار والاكتفاء بالمنتج المحلي فقط، وتحدث المواطن عبد الحسين زبون موظف في وزارة النفط لـ(المدى) وقال: "أن هذا القرار غير مدروس وغير صحيح وسيشهد السوق ارتفاعاً جنونيا غير مسبوق بسبب شحة المواد الغذائية من الفواكه والخضر الداخلة من دول الجوار وعزوف الفلاحين عن زراعة الخضروات التي تتعلق بالاستهلاك اليومي المباشر بحيث أصبح الإنتاج لا يكفي حياً من أحياء بغداد فكيف أذا شمل المنع جميع محافظات البلاد؟ لذا نقترح التريث بتطبيق القرار أو إلغاءه في الوقت الحاضر بعد توفر مستلزمات نجاح هذه العملية من (بذور ولقاحات ومبيدات).

البقال عبد الله مشكور من حي الشعب قال لـ(المدى) ان المسؤولين يتخذون قرارات بهذه الأهمية دون دراسة مسبقة للتداعيات المحتملة في وقت ان المنتج المحلي غائب عن السوق الا ما ندر وان وجد فهو ليس بمستوى جودة المستورد ما يجعل البقالين يعزفون عن شراء المنتج العراقي.

الحاجة أم سمير مديرة مدرسة / متقاعدة أكدت لـ(المدى): أن الفاكهة العراقية تعد من أجود أنواع الفاكهة في العالم وأن البقالين هم وراء تدهور الزراعة في العراق حيث أنهم يتعاملون مع تجار من خارج العراق بالأجل وألا ماذا تفسر سعر الطماطم ٥٠٠ دينار والعراقية ٧٥٠ ديناراً والخيار المستورد ٧٥٠ ديناراً في حين العراقي ١٠٠٠ دينار والمشمش السوري ٢٠٠٠ دينار في حين تجد العراقي ٢٥٠٠ دينار أما البطاطا والبصل والباذنجان فهي متساوية في الأسعار وتجد أسعار الفلفل الأخضر وصل الى ١٥٠٠ دينار فعلا أنها مفارقات القصد منها تحطيم الزراعة في البلاد.

ويرى البقال غازي فيصل من حي أور ان الفلاح العراقي مازال يعاني قلة الخبرة في الخزن والشحن حيث تشاهد المستورد مغلفاً بشكل جيد وكذلك أسعاره منافسة الى السوق العراقي رغم كلف الشحن والنقل الخزن وعندما تقدمها الى المواطنين تجدها ريانة.

المواطن صبري حسان قال لـ(المدى): أن المواطن صار لا يميز بين الفواكه والخضر العراقية والمستوردة فالكل متشابه من حيث اللون والطعم والرائحة ولكن الفرق في الأسعار وبما أن البطالة تعم البلاد حيث وصلت الى نسب عالية جدا لا يمكن تجاهلها لذا على الدولة التدخل في تخفيض الأسعار وتقديم الدعم الى الفلاحين ليتسنى لهم مواكبة التطور الحاصل في تقنيات الزراعة والمكننة الزراعية الحديثة.

اما المواطن عمار صبار الدليمى وهو وسيط لعدد من مكاتب بيع الجملة في علوة جميلة فيشير الى ان حماية المنتج المحلى مهم جدا وهذا ما نسعى اليه لكن لنرى الواقع أولاً ان هجرة الأيدي العاملة من الأرياف والمزارع لتعمل في مؤسسات الدولة اثر سلبا على زيادة الغلة والتوسع في زراعة الأرض، إضافة الى شحة المياه كان له الاثر الأكبر فضلا عن ان جميع المنتج الزراعي في العراق موسمي وعلى سبيل المثال نرى الان الطماطم متوفرة بأقل من ٢٧٥ ديناراً بسبب موسمها والخيار والفلفل الأخضر ومادة اللوبيا والبامية جميع تلك المواد موسمية وهذا لا يعنى عدم وجودها في الأسواق خلال الفترة القادمة اى بداية شهر أيلول ولكن نرى ان المستورد قد وفر تلك المواد على مدار السنة، وأضاف: ان المنتج المحلى لة نكهة خاصة عند العائلة العراقية وعلى سبيل المثال نأخذ نموذج (نومى حامض) العراقي يصل سعره الى ستة الاف دينار في حين المستورد لا يتجاوز ألفي دينار وعلية فان تنفيذ قرار منع استيراد الخضروات فى هذا الوقت لا يتأثر فى الوقت الحاضر كونه موسماً زراعياً لكن لا نرى الحال في الأشهر القادمة وهذا قرار غير مدروس لكن هذا واقع حال البلاد.

من جانبه أشار المواطن أبو حسين صاحب مكتب في علوة جميلة الى ان المزارع العراقي لم يكن بذلك الاندفاع والكفاءة في الزراعة، فضلاً عن الظروف الأمنية والاجتماعية التي اثرت سلبا على مستوى ونوع الإنتاج وعلى سبيل المثال فان علوة جميلة تستلم الحاصل من جميع محافظات البلاد شمالا وجنوبا وتكون جاهزة فى الساعات الأولى ليوم عمل، اما الآن نرى ان المنتج مقتصر على أمكن محددة وهذا يعني ان تطبيق القرار سيخلق إرباكاً كبيراً للمستهلك بسبب ارتفاع اسعار بعض المحاصيل الزراعية وأنا أتوقع ان ترتفع الى عشرة إضعاف كون القائمين فى مجال الزراعة لا يمتلكون الإحصائيات الدقيقة حول نسب الإنتاج في المزارع العراقية عموما والحاجة الفعلية للعائلة العراقية لبيان الاكتفاء الذاتي او حاجة الاستيراد.

فيما يشير صاحب محل خضرة فى منطقة الشعب عدي الدفاعي الى ان قرار منع استيراد الخضروات لدولتين محددتين أرى انه مستعجل وغير مدروس وما تعرض له القطاع الزراعي من اهمال لعشرات السنين يجعله لا يكفي لسد الاستهلاك المحلي ونطالب في الوقت ذاته من الدولة الأولى بها الالتفات الى دعم المزارع وفتح باب الاستثمارات الزراعية سعيا للارتقاء بالانتاج الزراعي عموما وبواقع زراعة الفواكه والخضر خصوصاً.

المالية: واردات الكمارك أكثر من ١٦٠ مليار دينار بأربعة أشهر

بغداد/ المدى

قالت الهيئة العامة للكمارك العراقية إن وارداتها خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام ٢٠٠٩ الجاري، تجاوزت ١٦٠ مليار دينار، وبزيادة كبيرة عما تحقق خلال المدة نفسها من العام الماضي.

وقال مصدر في الهيئة، بحسب بيان لوزارة المالية إن "مجموع إيرادات الهيئة خلال المدة من كانون الثاني إلى نهاية نيسان من العام الجاري، بلغ ١٦٠,٢٩٠,٩٦٨,٠٩٧,٥٠٠ مليار دينار (مائة وستين مليار ومائتين وتسعين مليوناً وتسعمائة وثمانية وستين ألفاً وسبعمائة وثمانية وستين ألف دينار وخمسمائة فلس)".

وأضاف: أن "الإيرادات التي حققتها الهيئة خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام الجاري بلغت ١٢٢,٥٠١,٧٤٦,٥٩٤ مليار دينار (مائة واثنين وعشرين ملياراً وخمسمائة وواحد مليون وسبعمائة وستة وأربعين ألفاً وخمسمائة وأربعة وتسعين ديناراً) أي بنسبة زيادة قدرها ٢٨٣٪ عما تحقق خلال المدة نفسها من عام ٢٠٠٨ حيث بلغت الإيرادات حينها ٤٣,٣٥٠,٨١٠,٦٥٣ مليار دينار (ثلاثة وأربعين ملياراً وثلاثمائة وخمسين مليوناً وثمانمائة وعشرة آلاف وستمائة وثلاثة وخمسين ديناراً)".

وأوضح المصدر بحسب البيان، أن "هذه الإيرادات الكمركية جاءت عبر المنافذ والمناطق الكمركية الشمالية والجنوبية والوسطى".. مبيناً أن "الهيئة تواصل رفع مستوى أداء منتسبيها للحفاظ على الاقتصاد الوطني ومكافحة التهريب بأشكاله كافة".

الحيالي: تعرض ٣٠٠ بئر نفطية الى أضرار تسبب بانخفاض إنتاجها

بغداد/ المدى

قال عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار في مجلس النواب محمد خليل ان وزارة النفط لم تستثمر الأموال التي خصصتها الدولة لتطوير القطاع النفطي، ما أدى إلى "إرباك في الموازنة العامة".

وأعرب خليل عن اعتقاده بوجود "خلل" في عمل الوزارة.

من جهته أشار عضو اللجنة النفطية في البرلمان نور الدين الحيالي إلى تعرض ٣٠٠ بئر نفطية إلى أضرار كبيرة تسببت بانخفاض إنتاجها جراء عدم صيانتها من قبل وزارة النفط، مؤكدا أن الوزارة لم تقم خلال السنوات الثلاث الماضية بأعمال صيانة لأنابيب نقل النفط الخام.

٧٠ شركة اجنبية تشارك في معرض تجاري في دهوك

دهوك/ وكالات

أعلن مسؤول بقطاع التجارة في محافظة دهوك أنه يتوقع قريبا افتتاح معرض تجاري دولي بالمحافظة تشارك فيه ٧٠ شركة من أمريكا والصين وإيطاليا وإيران وسوريا.

وقال عبد الرحمن دوسكي مدير المعرض ورئيس شركة بيروكروب المنظمة للمعرض بحسب وكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) إنه "كان من المقرر أن تشارك ١٦٠ شركة في المعرض إلا أن عوامل تتعلق بمكان المعرض انخفض العدد الى ٧٠ شركة".

وبين انه الى "جانب شركات إقليم كردستان تشارك في المعرض شركات من أمريكا والصين وإيطاليا وإيران وسوريا والعراق، وسيقام المعرض في أواخر حزيران على قاعات كلية التربية الرياضية بجامعة دهوك".

وأضاف دوسكي أن "هذا المعرض سيشمل المواد الغذائية والإنشائية والصحية والإلكترونية والاتصالات والكهرباء".

وقال إن "الهدف من هكذا معارض هو لبناء علاقات تجارية بين تجار الإقليم والدول الأخرى".

يذكر ان مدينة دهوك (٤٦٧ كم شمال بغداد) كانت قد استضافت أواخر آب ٢٠٠٨ المعرض التجاري الأول وشاركت فيه ٣٨ شركة جميعها محلية.

الزراعة تتولى استيراد الخضروات بدلا من الشركات الخاصة

بغداد/ المدى

أكدت وزارة الزراعة أنها ستتولى استيراد الخضروات بدلاً من الشركات الخاصة، كما ستفرض على تلك الشركات الحصول على تراخيص لاستيراد كميات إضافية عند الحاجة.

وكانت الحكومة قد فرضت حظرا مؤقتا على واردات الخضروات، وذلك ضمن حزمة إجراءات تهدف إلى دعم القطاع الزراعي في البلاد، والذي يعاني الإهمال وشح الاستثمارات منذ حرب عام ٢٠٠٣.

وأوضح مصدر في الوزارة أن الحظر بدأ فعلياً مطلع أيار الجاري، مضيفاً أن الحكومة تريد تنظيم عملية استيراد الخضروات عن طريق اتفاقات رسمية لمختلف المواد الغذائية.

وأضاف المصدر أن الحكومة ستستمر في حظر استيراد الخضروات مادام المعروض المحلي العراقي يعتبر كافياً وسيرفع في حالة حدوث نقص.

لجنة برلمانية توصي باستمرار استيراد البطاطا منعا من الاحتكار

بغداد/ المدى

طالبت لجنة الزراعة والمياه والاهوار في البرلمان تضييف وزير الموارد المائية عبد اللطيف رشيد لبحث قرار السماح بزراعة محصول الشلب بنسبة ٥٠ بالمائة من الأراضي.

وقال مصدر برلماني ان اللجنة ستناقش الوزير حول كيفية الوصول الى حل يرضي المزارعين والفلاحين وتجنب المشاكل التي قد تحدث نتيجة هذا القرار.

مشيرا الى ان اللجنة الزراعية النيابية اوصت باستمرار استيراد البطاطا، لان قرار المنع سيجعل السوق حكرا على المنتج المحلي، ما يؤدي الى ارتفاع الأسعار بدرجة كبيرة وهذا الارتفاع سوف يتحمله المواطن ما يزيد من معاناته، لكنها دعمت رأي لجنة الاقتصاد والاستثمار والاعمار والمتضمن البحث عن وسائل تساعدها في خفض تكاليف الانتاج بالمستوى الذي يرفع قدرتها التنافسية ويمكنها من الاستمرار في نشاطها.

استئناف ضخ الغاز السائل عبر انبوب كركوك – التاجي

بغداد / المدى

أكدت وزارة النفط استئناف ضخ الغاز السائل عبر الأنبوب الناقل من كركوك إلى شركة تعبئة الغاز في التاجي شمال بغداد.

وقال الناطق الاعلامي للوزارة عاصم جهاد إن الفرق الفنية لشركة خطوط الانابيب تمكنت من إعادة تأهيل وإصلاح الأنبوب المتوقف منذ عام ٢٠٠٣ نتيجة تعرضه لأضرار جسيمة نتيجة العمليات التخريبية. واضاف جهاد أن هذا الأنبوب من شأنه أن يوفر كميات كبيرة من الغاز السائل الى محافظة بغداد، بعدما كان ينقل بواسطة الصهاريج، بالإضافة إلى إسهامه في تقليل كلفة اسطوانات الغاز المستخدمة من قبل الأهالي.

ثبات سعر صرف الدينار في مزاد البنك المركزي

بغداد / المدى

رسا سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الامريكي على ١١٧٠ دينارا للدولار الواحدفي مزاد بيع وشراء العملات الاجنبية ليوم امس الاحد في البنك المركزي العراقي.

وذكر بيان صادر عن البنك المركزي تسلمت (المدى) نسخة منه ان خمسة عشر مصرفا شاركت في المزاد وبمبلغ مباع اقترب من ١٥٥ مليون دولار فيما كان سعر بيع الحوالات ١١٧٣ديناراً للدولار الواحد وبضمنها عمولة قدرها ثلاثة دنانير لكل دولار .

ويذكر ان المزاد اليومي الذي يشرف عليه البنك المركزي يعقد جلساته بواقع خمس جلسات خلال الاسبوع الواحد .

دعوة رجال الأعمال الأتراك للاستثمار في العراق

بغداد / المدى

حث وفد من الغرف التجارية رجال الأعمال الأتراك على الاستثمار في العراق، خلال زيارة قام بها لتركيا مؤخرا. وقال رئيس غرفة تجارة السماوة كريم محمد علي بحسب "راديو سوا" إن الوفد قدم دعوة لعدد من الشركات الخاصة التركية لزيارة محافظة المثنى والاطلاع على الفرص الاستثمارية فيها. وأضاف محمد علي أن المستثمرين الأتراك أعربوا عن رغبتهم في الاستثمار في محافظة المثنى لأنها تتمتع بالأمن والاستقرار، على حد قوله. وأشار محمد علي إلى أن غرفة تجارة السماوة تعمل مع هيئة الاستثمار في محافظة المثنى من أجل جذب المستثمرين العرب والأجانب إلى المحافظة.

شركة إماراتية تنفذ مجمع دوائر الدولة في مدينة كربلاء

بغداد / المدى

وقعت لجنة الخدمات في مجلس محافظة كربلاء، اتفاقية مع إحدى الشركات الإماراتية لتنفيذ مجمع لدوائر الدولة يقع الى الغرب من مدينة كربلاء.

وأشار بيان الى أن اللجنة وقعت عقداً مع شركة إماراتية مختصة بتنفيذ مشاريع للبناء الجاهز لتنفيذ مشروع أنشاء مجمع لدوائر الدولة يقع بالقرب من بحيرة الرزازة".

وأضاف البيان أن المدينة "ستشيد على مساحة ٤٥ كم٢ وتضم المباني الحكومية كافة، إضافة إلى مجمعات سكنية توزع على المواطنين". مشيرا الى أن "الهدف من المشروع، يأتي لإخراج دوائر الدولة كافة من وسط المدينة التي تشهد الكثير من القطوعات الأمنية وخاصة في الزيارات المليونية، إضافة إلى التقليل من الاختناقات المرورية عن وسط المدينة وتسهيل مهمة الزوار من تأدية شعائرهم الدينية.

إستبدال الحواجز الكونكريتية بحدائق خضراء

بغداد/ المدى

اقترحت شركة فرنسية كانت قد شاركت في معرض بغداد للزهور، على المسؤولين العراقيين الاستفادة من نباتاتها كحواجز أمنية بدلا من الكتل الخرسانية، المنتشرة في بغداد للحد من ضحايا اعمال العنف.

وقال جان ماري المسؤول عن تصدير النبات في شركة "سينوفج" لوكالة فرانس برس "نقترح الجمع بين الأمن والبيئة واستبدال الجدران التي تشوه منظر المدينة بأخرى من صنع الطبيعة ويصعب اختراقها". وتزرع الشركة منتجات مختلفة على مساحة تبلغ ٤٢٠ دونما في منطقة شرق فرنسا.

واكد ممثل الشركة ان "هذه هي الأماكن التي نستطيع حمايتها، وان نجعل من بغداد مدينة الطبيعة والبيئة عبر مفهوم جديد للأمن".

ويبدو مبدأ الحاجز النباتي بسيطا وفريدا من نوعه، ويبدأ بزراعة النباتات بمسافة ثمانين سنتمترا بين الواحدة والاخرى، ثم تتشابك خلال نموها لتصبح كثيفة كجدار يصعب اختراقه.

وأشار المسؤول الى انه "من الطبيعي ان نضع أسلاكا شائكة وحواجز وأجهزة استشعار ووسائل أمنية داخل شبكة النباتات، بشكل غير مرئي".

وأكد ان "الدبابة مثلا بإمكانها اجتياز الحاجز لكن الشاحنة لن تستطيع، والإرهابي سيفكر بانه أمام حاجز من نبات فقط يمكن اجتيازه بشاحنة لكنه سيكون منيعا" أمامه.

واستخدم المبدأ ذاته قبل خمس سنوات فقد استطاعت الشركة تامين الحماية حول مركز للأبحاث النووية قرب باريس، إضافة لسجن للأحداث كما استخدمت حول المحطات والمطارات.

وتجري حاليا مباحثات لاستخدام هذه النباتات لحماية مواقع مدنية مهمة في الولايات المتحدة الأميركية، وفقا للمسؤول.

وأكد ممثل شركة "سينوفج" ان المناخ الجاف في العراق لا يعد مشكلة، قائلا "لدينا بذور في جميع أنحاء العالم وشجيرات (تنمو) في درجات تتراوح بين ٢٨ حتى ٤٢ درجة حرارة، قد تؤثر عليها الحرارة لكنها تواصل النمو".